دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة العالمية في دول الخليج العربي

A descriptive and analytical study of global governance indicators in the Gulf Arab countries

جدي العربي[1*]، حنصال ابتسام[2]

1 جامعة الأغواط (الجزائر)، المخبر POLDEVA، l.djedi@lagh-univ.dz

2 جامعة تسمسيلت (الجزائر)، مخبر اتمام، hansal16ibtissam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/01؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/05/03؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص: تعتبر الحوكمة مفهوم واسع يمس الجوانب الأساسية لعمل أي مجتمع وأي نظام سياسي واجتماعي. ويمكن وصفه بأنه مقياس أساسي لاستقرار وإنجازات المجتمع قمنا في هده الدراسة بتحليل مؤشرات الحوكمة العالمية لدول الخليج العربي المتمثلة في (الامارات العربية، البحرين، الكويت، العراق، السعودية، قطر، عمان) خلال الفترة 2002_2020.

توصلنا الى ان من الصعب تطبيق ابعاد الحوكمة بشكل مثالي لأنها مقايس عامة ويختلف تطبيقها من دولة الى اخرى حسب البنية الاقتصادية والاجتماعية والنظام السياسي المعتمد، كما تتفاوت الأهمية النسبية لكل مؤشر حسب كل دولة.

الكلمات المفتاح: حوكمة، مؤشرات الحوكمة العالمية، دول الخليج العربي.

تصنيف JEL: B25، N45.

Abstract: Governance is a broad concept that touches on the fundamental aspects of the functioning of any society and any political and social system. It can be described as a basic measure of the stability and achievements of society. In this study, we analyzed global governance indicators for the Gulf Arab countries (United Arab Emirates, Bahrain, Kuwait, Iraq, Saudi Arabia, Qatar, Oman) during the period 2002-2020.

We concluded that it is difficult to apply the dimensions of governance perfectly because they are general measures and their application differs from country to country depending on the economic and social structure and the political system in force, and the relative importance of each indicator varies by country.

Keywords: governance; global governance indicators; Gulf Arab countries.

Jel Classification Codes : B25 ،N45.

تمهيد:

تعتبر الحوكمة مفهوم واسع يمس الجوانب الأساسية لعمل أي مجتمع وأي نظام سياسي واجتماعي. ويمكن وصفه بأنه مقياس أساسي لاستقرار وإنجازات المجتمع من حيث ضمان حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون ومشاركة المجتمع المدني واللامركزية في اتخاذ القرار والإدارة السليمة للشؤون العامة ويختلف هذا المفهوم حسب الأهداف الأساسية لكل جهة. كما ركزت نقاشات المؤسسة الدولية للتنمية على ضرورة أخذ هذا العنصر في الاعتبار عند تحديد حجم الموارد التي سيتم تخصيصها لبلد معين، وفي تحديد عمليات الإقراض للبلدان فمن الطبيعي تقليص القروض او الامتناع عن إقراض البلدان ذات الحوكمة الرديئة. (ACDI، 2008)

فنستطيع القول ان الحوكمة تغطي كل من الأخلاقيات في السياسة، السيطرة على الممثلين السياسيين، إصلاح المؤسسات الدولية، تنسيق الاتفاقيات بين القطاعين العام والخاص، إصلاح إدارة الشركات العامة، وما إلى ذلك. اما الحوكمة الجيدة تشير إلى الوصفة المعيارية التي تستخدمها المنظمات الدولية لاعتماد سياسات التدخل وتمويل البلدان التي تفي بالمعايير. وغالبًا ما تتضمن "الحوكمة الجيدة" المعايير التالية: سيادة القانون، غياب الفساد، العدالة، المسؤولية، المساءلة، الكفاءة، الشفافية والمشاركة (Isabelle, Pier, & St, 2012).

I.1- اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث حول سبب اختلاف تطبيق مؤشرات الحوكمة من دول لأخرى رغم تشابه البنية الاقتصادية والاجتماعية والموقع الجغرافي فنجد بعض الدول نجحت في تحقيق مستويات عالية في بعض المؤشرات في حين تخفق شبيهتها في تحقيق مستوى مماثل؛ وتمت صياغتها على النحو التالي: هل تباين الاهمية النسبية لمؤشرات الحوكمة بالنسبة لكل دولة؟

I.2- فرضيات الدراسة

- تعتبر مؤشرات الحوكمة مؤشرات تنموية في حد ذاتها ذات قدر متساوي من الاهمية ولا ينبغي على حكومات الدول تطبيق البعض واغفال البعض الأخر.
- تحقق الدول ذات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتشابهة مستويات متقاربة في مقايس الحوكمة.

I.3- اهمية الدراسة :

تهدف هده الدراسة الى ابراز اهمية الحوكمة بالنسبة لدول الخليج العربي مع تسليط الضوء على اسباب نجاح بعض الدول في تحقيق مستويات عالية في بعض المؤشرات واخفاق البعض الاخر في دلك رغم التشابه في الموقع الجغرافي والنظام الاجتماعي والاقتصادي.

I.4- اهداف الدراسة

- توضيح مفهوم الحوكمة من خلال عرض التعاريف المقدمة من طرف المنظمات الدولية
- التعريف بمؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.
- توضيح نقاط قوة ونقاط ضعف للدول المدروسة بالنسبة لمؤشرات الحوكمة العالمية خلال فترة الممتدة من 2002الى2020.

I.5- منهجية الدراسة : تعتمد هده الدراسة على المنهج الوصفي في عرض البيانات المتوفرة وتلخيصها في تمثيلات بيانية لإعطاء نظرة شاملة حول الموضوع وتسهل فهمها ،وبعد ذلك اعتماد المنهج التحليلي من اجل شرح وتوضيح نتائج التمثيلات البيانية واستخلاص النتائج.

I.6- الاطار النظري لدراسة :تنقسم هده الدراسة الى ثلاثة اجزاء، من اجل تحديد مفهوم الحوكمة بشكل دقيق يعرض الجزء الاول التعريفات المقدمة من قبل المؤسسات الدولية لهدا المصطلح، أما الجزء الثاني فهو يعرض مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وفي الجزء الثالث قمنا بتحليل مؤشرات الحوكمة العالمية لدول الخليج العربي (الامارات العربية، البحرين، الكويت، العراق،

السعودية، قطر، عمان) ودلك لاعتبارها الافضل من حيث جودة الحوكمة مقارنة مع باقي الدول العربية اضافة لأنها لها بنية اقتصادية واجتماعية تختلف نوعا ما عن دول شمال افريقيا.

II.تحديد مفهوم الحوكمة

كثر تداول مفهوم الحوكمة الجيدة من قبل المؤسسات المالية والدولية المانحة للمساعدات، حيث اعتبرت هذه المؤسسات تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة أحد العوامل الرئيسية لإحداث نمو اقتصادي وتنمية مستدامة خاصة في الدول النامية المستقبلة للمساعدات لذلك ظهرت عدة محاولات لتقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم وتحديد أبعاده ومبادئه. (شقبقب، ديسمبر 2016)؛ لكن على الرغم من ذلك لا نجد اتفاق في صياغة تعريف لهذا المصطلح بشكل واضح وعملي موحد الا أنه يمكن القول ان هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم من قبل هده المؤسسات (البسام، 2004).

II.1- الحوكمة حسب البنك الدولي

قام البنك الدولي بالعديد من الدراسات المتعلقة بالحوكمة باعتبارها أحد شروط تحقيق التنمية الدولية وقدم تعريفا واسعا لهذا المفهوم، فمن وجهة نظره الحوكمة هي مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تُمارس السلطة من خلالها في بلد ما بهدف تحقيق المصلحة العامة (Banque، 2008). وفي تقرير صدر عام 1992 بعنوان "الحوكمة والتنمية" (FIDA، 1999)، عرف البنك الدولي الحوكمة الجيدة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المخصصة للتنمية.

II.2- الحوكمة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة في مقال أصدره سنة1997 بعنوان "الحوكمة من أجل تنمية بشرية مستدامة" على أنها ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات (PNUD). فالحوكمة تتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون التزاماتهم، ويتوسطون في حل خلافاتهم.(UNITED, 2008)

وتوضح أيضا أن الحوكمة تطبق في ثلاثة ابعاد: اقتصادية وسياسية وإدارية. حيث تغطي الحوكمة الاقتصادية عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، في حين الحوكمة السياسية هي عملية صنع القرار فيما يتعلق بتطوير السياسات، اما الحوكمة الإدارية هي نظام تنفيذ السياسات وبالنسبة للحوكمة الجيدة فهي التي يشمل هذه الأبعاد الثلاثة وتحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (FIDA، 1999) .إضافة الى ذلك، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة اطراف للحوكمة ، وهي الدولة (أي السلطة التشريعية والقضاء والخدمات العامة والجيش) التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية؛ القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) الذي يخلق الوظائف والدخل ، والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والجماعات الدينية والمنظمات النسائية وجميع المواطنين) التي تسهل التفاعلات السياسية والاجتماعية.

يتلخص دور الدولة في الدفاع عن المصالح العامة، تعزيز المناخ الملائم للتنمية البشرية، ضمان احترام القانون، الحفاظ على النظام والأمن، خلق هوية ورؤية وطنية، تحديد السياسات والبرامج العامة، توليد الدخل لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، ووضع الميزانية التي تطبقها ثم تنظم السوق (CHATTI، 2010)

II.3- الحوكمة حسب المفوضية الاوروبية (EEC) :

تقدم المفوضية الأوروبية من جانبها تعريفًا يتكيف مع سياق التنمية الأوروبية فبالنسبة لهذه المؤسسة: الحوكمة تعني تحديد القواعد والعمليات والسلوكيات التي يتم من خلالها تنظيم المصالح والسلطة التي تمارس في المجتمع، ولا سيما من ناحية الانفتاح والمشاركة والمساءلة

والكفاءة والاتساق" (UNION, 2008). القضية الرئيسية التي يجب معالجتها في هذا السياق هي الطريقة التي تعمل بها الخدمات العامة، وإدارة الموارد العامة وممارسة السلطات التنظيمية العامة (CEE، 2000).

II.4- الحوكمة حسب الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA):

تقترح تعريفًا يشمل مفاهيم مختلفة تؤكد على مكونات معينة: "الحوكمة تشمل القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يسعى الأفراد والمنظمات من خلالها إلى تحقيق أهداف مشتركة، اتخاذ القرارات وإقرار السلطة والشرعية وممارسة السلطة "(ACDI, 2008) . تستخدم الوكالة الكندية للتنمية الدولية مصطلح "الحوكمة الجيدة" أو "الادارة السليمة" للإشارة إلى الطريقة التي تدير بها الحكومة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. تشير الحوكمة الجيدة (أو الإدارة السليمة للشؤون العامة) إلى ممارسة السلطة على مختلف مستويات الحكومة، والتي تكون فعالة وصادقة وعادلة وشفافة في الإجراءات المتخذة (CHATTI، 2010).

مما سبق فإن جميع التعريفات التي اعتمدتها هذه المؤسسات تتلاقى نحو نقطة وهي ربط مفهوم الحوكمة الجيدة بفاعلية معينة للدولة في إدارة الشؤون العامة.

III.مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI):

تعد مؤشرات الحوكمة العالمية WGI من بين أكثر المؤشرات التي تم إنشاؤها بعناية والأكثر استخدامًا، بحيث يتم تجميعها من عدة مصادر في مؤشرات مركبة أكثر موثوقية وتغطي أبعادًا قطرية واسعة تصل الى 200 دولة حاليا. قام ورواد مشروع WGI (Daniel Kaufman; Aart Kray)بتطوير طرق مناسبة لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات لأكثر من 30 مصدر بيانات اساسي. تم إصدار قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) أول مرة سنة 1996 والمرة الثانية في 2002 وبعد دلك بدأ إصدارها سنويا حتى سنة 2021. وتقدم هده القاعدة ستة مؤشرات مجمعة. بحيث يرتبط كل زوجين من المؤشرات بأحد الأبعاد الثلاثة في تعريف كوفمان وزملائه للحوكمة العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات واستبدالها، قدرة الحكومات على الصياغة وتنفيذ سياسات سليمة، احترام المواطنين والدولة المؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها (The Worldwide Governance Indicators).

III.1- مؤشرات الستة لمشروع WGI (Hamid, 2016) :

- الصوت والمساءلة Voice and accountability (VA): يقيس مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في العمليات السياسية. يتضمن المؤشر مقاييس حول العمليات السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال وسائل الإعلام. الصحافة الحرة والانتخابات والنقابية وشفافية مجتمع الأعمال ودور الجيش في السياسة هي أمثلة على المؤشرات التي تم تجميعها في مؤشر الصوت والمساءلة.

- الاستقرار السياسي Political stability (PS): يجمع بين المؤشرات حول تصورات احتمالية الإطاحة بالحكومات القائمة بوسائل غير دستورية أو عنيفة. المؤشرات التي تم تضمينها هي مخاطر النزاع المسلح والاضطرابات الاجتماعية والاغتيالات السياسية والتهديد الإرهابي والتوترات العرقية والإضرابات والعنف والمظاهرات واحتمال حدوث تغييرات جذرية في المؤسسات.

فعالية الحكومة Government effectiveness (GE): تقيس قدرة الحكومة على "صياغة وتنفيذ سياسات سليمة". ويشمل ذلك مؤشرات جودة الخدمات العامة ونوعية البيروقراطيات وكفاءات الخدمات المدنية. ينصب التركيز على قدرات الحكومات على "إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتقديم السلع العامة".

المؤشرات المدرجة هي البيروقراطية وجودة الموظفين الحكوميين، وكفاءة تسليم البريد، وجودة أحكام الصحة العامة وما إذا كانت سياسة الحكومة "مؤيدة للأعمال".

الجودة التنظيمية (جودة التشريعات) Regulatory Qualty(RQ): تتعامل مع السياسات نفسها (حتى أكثر من فعالية الحكومة). ويشمل ذلك مقاييس حالات "السياسات غير الملائمة للسوق مثل مراقبة الأسعار أو الإشراف المصرفي غير الكافي، واللوائح التنظيمية لمجالات مثل التجارة الخارجية وتطوير الأعمال". وتشمل المؤشرات الأخرى التدخلات الحكومية، ومراقبة الأجور / الأسعار، ولوائح تدفقات رأس المال، ولوائح التصدير والاستيراد، وتحرير الأسعار، وسياسة المنافسة، والحواجز أمام الدخول، والسياسة التجارية.

سيادة القانون Rule of Law (ROL): مدى التزام الوكلاء (الحكومات والشركات والأفراد) بقواعد المجتمع. وتشمل الأمثلة تصورات الجريمة، وفعالية وإمكانية التنبؤ بالقضاء وإمكانية إنفاذ العقود. المؤشرات المدرجة هي الخسائر الناجمة عن الجريمة، واختطاف الأجانب، والجريمة، والسوق السوداء، وحماية حقوق الملكية، وإمكانية إنفاذ العقود، والجريمة والسرقة كعقبات أمام تطوير الأعمال.

مراقبة الفساد Control of corruption (COC): يقيس تصورات السيطرة على الفساد، والتي تُعرَّف على أنها ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. تشمل المؤشرات الفساد بين الموظفين العموميين، والفساد في النظام السياسي، وتكرار المدفوعات غير النظامية والممارسات غير السليمة في المجال العام. العديد من المتغيرات التي تم تضمينها في هذا المؤشر هي نفسها المتضمنة في مؤشر الفساد المدرك لمنظمة الشفافية الدولية.

IV.تحليل مؤشرات الحوكمة في دول الخليج العربي خلال الفترة 2002_2020

يقوم البنك الدولي بالتعبير عن مؤشرات الحوكمة لكل دولة بطريقتين: الأولى بوحداتها العادية القياسية والتي تتراوح بين قيمتين- 2.5 (الأسوء)إلى 2.5 (الأفضل)، والثانية من حيث الترتيب المئوي من 0 (الاضعف) إلى 100 (الاقوى)، يتم تحديد رتبة كل دول في كل مؤشر من خلال الترتيب المئوي بقيمة محصورة من الصفر الى المئة كلما كان ترتيب اعلى فهدا يدل على جودة الحوكمة في هده الدولة بينما ان كان الترتيب في الدرجات الدنيا فهدا يدل على ضعف الحوكمة في الدولة المعنية.

الشكل 1: تشخيص مؤشرات الحوكمة في الامارات العربية

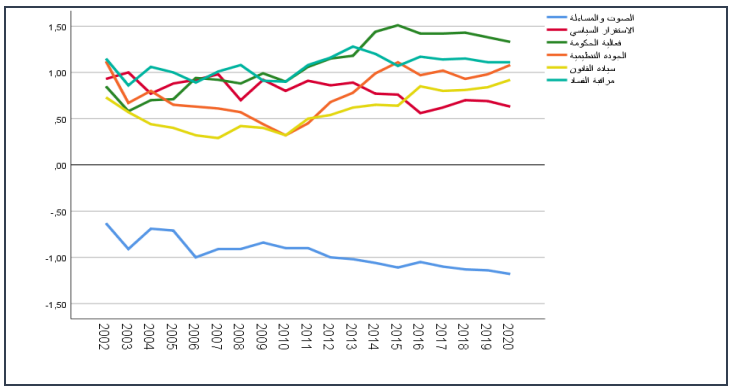

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح مؤشر الصوت والمسائلة في الامارات العربية خلال فترة الدراسة تراجعا مستمرا حيث كان الترتيب المؤوي للدولة سنة 2002 ؛30.35% بينما انخفض الى 16.43%سنة 2020.

يوضح مؤشر الاستقرار السياسي ان الامارات العربية حققت قيما موجبة تتراوح من 0.5الى 1، حيث بلغت اعلى درجة في ترتيبها المؤوي سنة 2003 الى 81.41% وادنى مرتبة كانت 65.25% سنة2016.

يوضح مؤشر فعالية الحوكمة ان هناك تطور كبير في اداء الامارات العربية في هدا المؤشر حيث سجلت مستويات موجبة طيلة فترة الدراسة تتراوح من 0.5 الى 1.5. كما حققت رتبا عالية جدا خلال السنوات الاخيرة وصل ترتيبها المؤوي سنة 2015 الى 90.87%.

يوضح مؤشر الجودة التنظيمية ان الامارات العربية سجلت مستويات موجبة في هذا المؤشر لكنها عرفت تراجعا سنة 2010 برتبة تقدر60.77% ثم ارتفع اداءها بشكل مستمر وبلغت قمة ترتيب أدائها الايجابي 82.69% خلال سنتي 2015و2020.

يوضح مؤشر سيادة القانون الاداء الايجابي للامارات العربية في هدا المؤشر والدي بدأ بالارتفاع ابتداءا من سنة 2010 حيث سجلت سنة 2007 ادنى رتبة تقدر ب59.33% في حين بلغت اعلى رتبة سنة2020 قدرت ب 79.33%.

يوضح مؤشر مراقبة الفساد تطور اداء الايجابي للامارات العربية في هدا المؤشر الدي بلغ قمته سنة 2013 بترتيب 87.20% .وللاشارة ان مؤشري الجودة التنظيمية و مراقبة الفساد من احسن المؤشرات في الامارات العربية حيث حققت فيها رتبا عالية جدا طيلة فترة الدراسة.

الشكل 2: تشخيص مؤشرات الحوكمة في البحرين

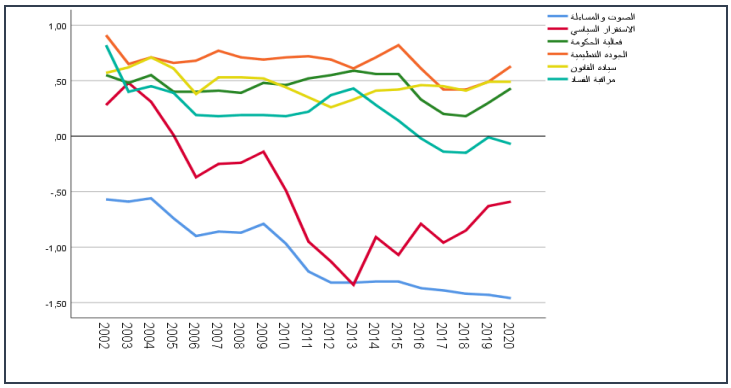

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح مؤشر الصوت والمسائلة ان اداء البحرين خلال فترة الدراسة كان سلبيا حيث استمر هذا المؤشر في التراجع مقارنة بالسنوات الاولى حيث كان الترتيب المؤوي للدولة بين دول العالم سنة 2002 31.34% بينما انخفض الى 9.18%سنة 2020، وجميع قيم هدا المؤشر كانس سالبة تنحصر ضمن مجال -1.5 الى-0.5.

يوضح مؤشر الاستقرار السياسي ايضا تدهور اداء البحرين في هدا المؤشر حيث كان بقيم موجبة خلال الفترة المتمدة من 2002 الى 2005 وبعدها سجلت البحرين قيما سلبية الى غاية سنة 2020 وقدر ادني ترتيب لها ب 9% في سنة 2013 .

يوضح مؤشر فعالية الحوكمة ان اداء البحرين في هدا المؤشر كان اداء موجبا تراوح تقدير هدا المؤشر من 0.59 خلال سنة 2013 برتبة70.14% الى 0.18 خلال سنة 2018 وكان ترتيبه المؤوي 58.65%.

يوضح مؤشر الجودة التنظيمية من احسن المؤشرات في البحرين سجلت مستويات موجبة تتراوح من0.92 مقترنة بترتيب مؤوي يقدر ب77.04% في 2002 الى 0.42 مقترن بترتيب مؤوي يقدر ب 67.31 في 2018 .

يوضح مؤشر سيادة القانون اداء البحرين في هدا المؤشر كان محصورا بين 0.71 و0.26 بترتيب 71.29% و61.50% خلال سنتي 2004 و2011.

يوضح مؤشر مراقبة الفساد تراجع اداء البحرين في هدا المؤشر حيث كان موجبا حتى سنة 2016 ليصبح سالبا بعدها وبلغت ادنى رتبة خلال2019 الدي قدرت ب 55.77% ؛ وللاشارة ان سنة 2013 تمثل نقطة تراجع العديد من المؤشرات في البحرين .

الشكل 3: تشخيص مؤشرات الحوكمة في العراق

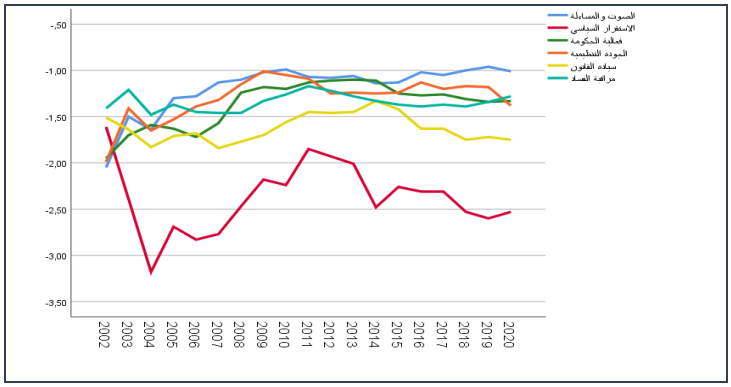

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل اعلاه ان العراق سجلت درجات رديئة جدا ورتبا متدنية جدا في جميع المؤشرات خلال فترة الدراسة،حيث كان مؤشر الصوت والمسائلة المؤشر الوحيد الدي عرف تزايدا خلال فترة الدراسة لكن جميع القيم المسجلة كانت سالبة.

بينما مؤشر الاستقرار السياسي يعتبر الأسوء على الاطلاق فقد كان اداء العراق في هدا المؤشر متدنيا جدا تجاوز الحد الادني(-2.5) الدي وضعه البنك الدولي في تقدير مؤشرات الحوكمة سنة 2004،حيث كانت رتبة العراق في هده السنة 4.81%.

وفي باقي المؤشرات فعالية الحوكمة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون ومراقبة الفساد كان اداء العراق سيئا وسجلت قيما سالبة على طول فترة الدراسة.

الشكل 4: تشخيص مؤشرات الحوكمة في الكويت

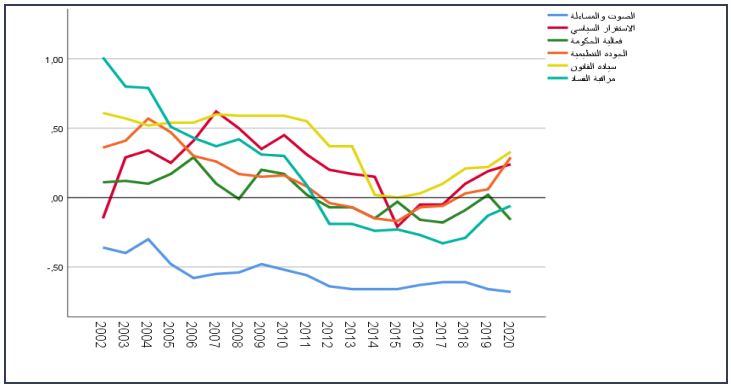

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح مؤشر الصوت والمسائلة ان اداء الكويت خلال فترة الدراسة كان سلبيا بتقدير اقل من -0.5 خلال الفترتين من 2005 _2009 ومن 2011_2020،سجلت اعلى رتبة مؤوية لها سنة 2004 تقدر ب39.90% ،في حين سجلت ادنى مرتبة لها خلال السنوات الاخيرة حوالي 29% .

يوضح مؤشر الاستقرار السياسي تدبدب اداء الكويت في هدا المؤشر حيث اغلب قيم هدا المؤشر كانت محصورة بين 0و0.5 بترتيب في حدود المتوسط وسجلت اعلى ارتفاع خلال سنة 2007 برتبة 68.12% ،اما ادنى انخفاض كان بقيمة سالبة خلال سنة 2015 برتبة39.05%

يوضح مؤشر فعالية الحوكمة التغيرات العديدة في اداء االكويت في هدا المؤشر حيث كان موجبا في بداية الفترة الى غاية سنة 2011 ليصبح سالبا بعدها اعلى ترتيب لها كان60.77% سنتي 2009و2010 بينما اقل رتبة كانت 45.69% سنة2020.

يوضح مؤشر الجودة التنظيمية ايضا تغير اداء الكويت في هدا المؤشرحيث كان موجبا في بداية الفترة الى غاية سنة 2011 ثم تراجع ادائها وسجلت مستويات سالبة خلال2011_2018،ليتحسن بعدها ويبدأ في التزايد بقيم موجبة اما ترتيبه المؤوي فقد كان في حدود المتوسط تراوح بين 48-68%.

يوضح مؤشر سيادة القانون اداء الكويت في هدا المؤشر كان موجبا خلال فترة الدراسة الا انه شهد انخفاضا ابتداءا من سنة 2013 لكنه أخد في الارتفاع خلال السنوات الاخيرة وفيما يخص ترتيبه المؤوي فقدت كانت تفوق المتوسط لكل السنوات المدروسة.

يوضح مؤشر مراقبة الفساد تراجع مستمرا في اداء الكويت في هدا المؤشر حيث كان موجبا حتى سنة 2012 ليصبح سالبا بعدها وبلغت ادنى رتبة خلال2017 الدي قدرت ب 44.23% .

وللاشارة عرفت الكويت تراجعا في جميع المؤشرات خلال الفترة الممتدة من 2010الى2015 .

الشكل5: تشخيص مؤشرات الحوكمة في عمان

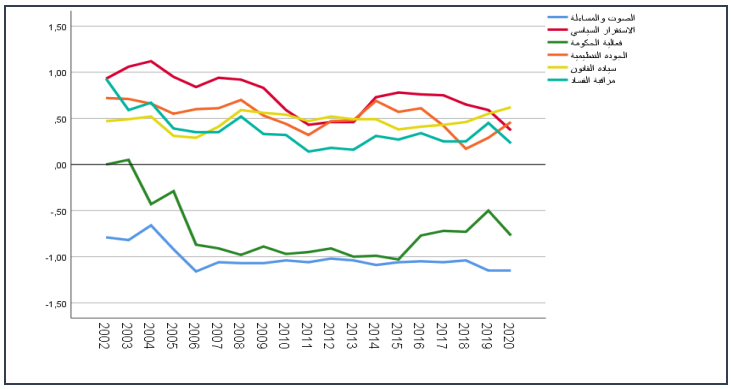

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح مؤشر الصوت والمسائلة تدني اداء عمان في هدا المؤشر مثل جميع دول المجموعة خلال فترة الدراسة وكان ترتيبها بين دول العالم يتراوح من 26.37% في2002 و16.11% كأدنى قيمة سجلتها سنة 2009

يوضح مؤشر الاستقرار السياسي ان اداء عمان في هدا المؤشر كان الافضل مقارنة بباقي المؤشرات حيث حققت رتبا عالية على مدى الفترة المدروسة خاصة خلال السنوات الاولى فقد وصل تربيها الى 86.86%في 2004.

يوضح مؤشر فعالية الحوكمة على عكس الدول السابقة كان اداء عمان في هدا المؤشر اداءا متدهورا فقد سجلت قيما سالبة وأغلب القيم كانت محصورة بين -1و-0.5،رغم دلك لم يكن ترتيبها المؤوي بين الدول سيئا فقد سجلت رتبا فوق المتوسط في حدود 60%

يوضح مؤشر الجودة التنظيمية اداء عمان في هدا المؤشر كان موجبا شهد بعض التغيرات حيث انخفض ادائها مرتين خلال سنة 2011 وسنة 2018 بترتيب 61.14% و61.54% .

يوضح مؤشر سيادة القانون اداء عمان في هدا المؤشر كان موجبا يتميز بنوع من الاستقرار على فترات محددة ولم يشهد تغيرات كبيرة خلال الفترة المدروسة حيث كانت ادنى رتبة سجلتها 59.81% سنة2005.

يوضح مؤشر مراقبة الفساد حدوث العديد من التغيرات في اداء عمان في هدا المؤشر الى انها حافضت على ادائها الموجب الدي قدر بقيم اقل من 0.5 ابتداءا من 2005 فيما يخص ترتيبها حققت اعلى رتبة 81.82% سنة 2002بينما كانت ادنى رتبة تقدر ب62.02% سنة 2020.

الشكل6: تشخيص مؤشرات الحوكمة في قطر

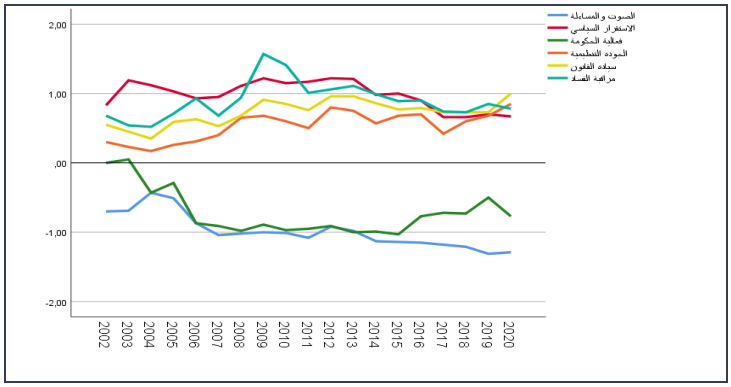

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

حققت قطر رتبا عالية جدا في اغلب المؤشرات مثلها مثل باقي دول الخليج بإستثناء مؤشر الصوت والمساءلة الدي كان ترتيبها في حدود 20%.اما مؤشر فعالية الحكومة رغم القيم السالبة التي سجلتها الى ان كان ترتيبها يفوق 70%. في حين مؤشر الاستقرار السياسي ومراقبة الفساد كانا من احسن المؤشرات حيث وصلت قطر الى رتبة تفووق 90% فيهما خلال بعض السنوات،ايضا بالنسبة لأدائها في مؤشر الجودة التنظيمية وسيادة القانون كان أداءا جيدا حيث حققت رتبا تفوق 60%.

الشكل7: تشخيص مؤشرات الحوكمة في السعودية

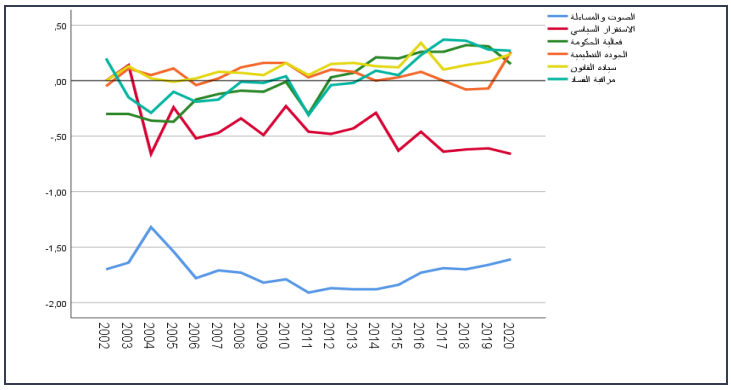

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح مؤشر الصوت والمسائلة ان اداء السعودية خلال فترة الدراسة كان ضعيفا جدا بتقدير سلبي اقل من -1.5 ،وكان ترتيبها متدني حيث اعلى مرتبة حققتها كانت 10.10%سنة 2004،بينما ادنى رتبة كانت 2.35% سنة2011.

يوضح مؤشر الاستقرار السياسي ايضا الاداء الضعيف للسعودية في هدا المؤشر والدي كان بقيما سالبة مند2004 ،وترتيبها المؤوي كان متناقصا اعلى رتبة لها في هدا المؤشر كانت 49.25% في سنة 2003بينما اخر رتبة كانت 22.64 في سنة 2020.

يوضح مؤشر فعالية الحوكمة ومؤشر مراقبة الفساد أن اداء السعودية كان متطابقا الى حد ما في هذان المؤشران حيث حققت رتبا متوسطة وبدأت تسجل قيما موجبة في كلا المؤشرين ابتداءا من سنة 2013.

يوضح مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر سيادة القانون ايضا تغير اداء السعودية الدي كان في حدود المتوسط حيث كانت القيم المسجلة موجبة محصورة بين 0و0.5 ويعتبر اداء السعودية في هذان المؤشران الافضل مقارنة بباقي المؤشرات،اما بالنسبة لترتيب المؤوي كان محصورا بين 50و62% في كلاهما.

V.الخاتمة:

من خلال تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية لكل دول من دول الخليج العربي يمكن القول على الرغم من وجود مقايس ومؤشرات للحوكمة متفق عليها من قبل العديد من المنضمات الدولية ومتداول استخدامها في الابحاث والدراسات الاكادمية الا انها مقاييس عامة تتباين الاهمية النسبية لها حسب بنية وتركيبة كل دولة، ومن الصعب وجود دولة تطبق الحوكمة بشكل مثالي، وقد توصلنا الى نتائج مهمة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1.V- النتائج:

اظهرت نتائج تحليل منحنيات مؤشرات الحوكمة والبيانات التي تم الاعتماد عليها في هده الدراسة أن:

- هناك قصور في تطبيق مؤشر الصوت والمسائلة بالنسبة لجميع الدول المدروسة وهدا راجع الى غياب دور القطاعات غير حكومية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات واتخاد القرارات فالمساءلة حسب تقرير البنك الدولي تعني من تم اختياره بإسم الشعب فإنه خاضع لمساءلة الشعب على فشله او نجاحه، الا انها نقطة الضعف الاساسية في هده الدول فمن أجل تعزيز مبدأ المساءلة يجب اقرار مبدأ الشفافية من خلال حرية التعبير وانشاء الجمعيات وعدم حرمان المواطنين من حق الاطلاع على البيانات الحكومية.
- التوجه السلبي لمؤشر فعالية الحكومة في قطر و عمان دليل على وجود خلل في عمل الجهاز الحكومي لهاتين الدولتين وهدا من شأنه أن يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومدى التزام الحكومة بتطبيق الانظمة و اللوائح المعتمدة من قبل السلطات التشريعية، فيتوجب معرفة اسباب عدم تطبيق القوانين واللوائح الصادرة ومعالجم مواطن الخلل الدي قد يكون بسبب عدم واقعيتها أو وضوح الية التطبيق بالاضافة الى رقابة مدى التزام المؤسسات الحكومية بالتنفيذ.وقد استطاعت الامارات العربية رفع كفاءة عمل جهازها الحكومي حيث يعتبر مؤشر فعالية الحكومة من مواطن القوة لديها وهدا بدوره يؤدي الى التقليل من الفساد حيث تتناسب مستويات مؤشر فعالية الحكومة مع مؤشر مراقبة الفساد.
- تراجع بعض الدول مثل البحرين والسعودية والعراق في مؤشر الاستقرار السياسي نتيجة الاعمال الارهابية والحروب التي شهدتها هده الدول والتي كان لها تأثير سلبي كبير على الاستقرار السياسي وهدا بدوره يؤثر على المؤشرات الأخرى مثل سيادة القانون فهناك تناسب بين صعود وهبوط هدان المؤشران حيث يساعد مؤشر سيادة القانون على خلق الثقة بين الجهات الحكومية والافراد والقطاع الخاص اضافة الى دعم الاستثمار وخلق بنية استثمارية جاذبة ويضمن حماية حقوق الملكية للأفراد وتحقيق العدالة بين الافراد واصلاح القضاء والجهات دات العلاقة بتطبيق القانون وهدا ما أشار اليه تقرير البنك الدولي بمفهوم التضامنية ان الكل معني بادارة الحكم بصور متساوية عبر الإدلال برأيه و مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية ،تعني ايضا أن الدولة تعامل الكل على اساس المساواة وتحمي حقوق الجميع دون تهميش أو تميز في تأمين الخدمات العامة (Bank، 2003).لكن لا تتحقق سيادة القانون الا ادا تحقق الاستقرار السياسي،ويعتبر هدا الاخير من مواطن القوة في عمان وقطر.
- استطاعت قطر والامارات من تحجيم مكاسب الفساد والحد من استغلال المسؤولين الحكومين مناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص وهدا ما ساعدها على النهوض بقطاعات التعليم والصحة واستقطاب الاستثمارات فالفساد حسب دانيل كوفمان يحول دون

الوصول برامج الخدمات العامة الى الفقراء ويقوض أركان التنمية ويبدد الموارد العامة و يشكل ضريبة على المستثمرين (كاوفمان، 2015).

V.2- الاقتراحات:

على الرغم من تبني حكومات الخليج العربي لكثير من الأنظمة والقيام بالعديد من الاصلاحات التي تهدف الى تحقيق وتحسين الحوكمة إلا أن أداء بعض الدول في مؤشرات الحوكمة كان أقل من المستوى المرغوب وبالتالي ينيغي على القادة وصناع القرار خوض تحدي حقيقي من اجل تطبيق الأنظمة والسياسات و الاصلاحات المتبنات وتحويلها الى نتائج ملموسة على أرض الواقع وفي سياق دلك لابد من ضمان استقلالية السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية حتى تتمكن من تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي اضافة الى تفعيل دور المجتمع المدني من اجل مراقبة ومحاسبة المسؤولين حتى يتم تعزيز الشفافية والسيطرة على الفساد.

VI. قائمة المراجع

1. The Worldwide Governance Indicators: https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents، من décembre, 2022(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10
2. ACDI 22) .juillet, 2008 .(*Examen des programmes de gouvernance de l'ACDI* تم الاسترداد من .Site de l'Agence canadienne de développement international: http://www.acdicida. gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages /Evaluations2/$file/Review_of_Governance_Programming_in_CIDA-FR.pdf
3. COMMISSION DES COMMUNAUTES EUROPEENNES CEE .(2000) .*La gouvernance européenne* .Bruxelles: COM (2000) 366 final.
4. Dania Kaufmann ،Array Kraay ،و Mastruzzi .(2010) .The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues . *World Bank Policy Research Working Paper N. 5430°*
5. FONDS INTERNATIONAL DE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE Conseil d'administration - Soixante-septième session FIDA .(1999) .LA BONNE GOUVERNANCE: UNE MISE AU POINT .Rome: Library:DMS.
6. Hamid, L. (2016). Does Governance Matter to Economic Growth?Evidence from MENA Countries. Awards for Excellence in Student Research and Creative Activity.
7. Lacroix Isabelle ،Olivier Pier ،و Arnaud St .(2012) .La gouvernance : tenter une définition .Cahiers de recherche en politique appliquée.6 ،
8. Maurseth Per Botolf .(2008) .Governance Indicators: A guided Tour .NUPIWorkingPaper.
9. mondiale Banque 22) .juillet, 2008 .(La gouvernance collaborative تم الاسترداد من .Site de la Banque mondiale: http://www.worldbank.org/wbi/governance/fra/about-f.html#approach
10. NATIONS UNITED 22) .juillet, 2008 .(Governance for sustainable human development تم الاسترداد من .the website of United Nations Development Program: http://mirror.undp.org/ magnet/policy/chapter1.htm#b
11. Ouidade CHATTI .(2010) .Gouvernance et croissance économique .UNIVERSITE DE NICE SOPHIA-ANTIPOLIS: Centre d'Etudes en Macroéconomie et Finance Internationale.
12. PNUD .(بلا تاريخ). .About the Democratic Governance Practice 18 تاريخ الاسترداد .décembre, 2009 من، United Nations Development Programme: www.undp.org/governance/about.htm
13. The World Bank .(2003) .Better governance for development in the Middle East and North Africa: enhancing inclusiveness and accountability - Overview .The International Bank for Reconstruction and Development.
14. UNDP .(1997) .Governance for sustainable human development .New York: United Nations Development Programme.
15. UNION, E. (2008, juillet 22). Gouvernance européenne : un livre blanc. Récupéré sur le site de La Commission européenne: https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/site/fr/com/2001/com2001_0428fr01.pdf
16. ابراهيم: عدلي, عيسى شقبقب. (ديسمبر 2016). الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي:محاولة لنمذجة العلاقة بتطبيق على حالة الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية*.
17. بسام عبد الله البسام. (2004). الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية. *الاكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية*، 04.
18. دانييل كاوفمان. (2015). تأثير الفساد. *التمويل والتنمية*.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

جدي العربي، حنصال ابتسام (2024)، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة العالمية في دول الخليج العربي**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 72-83.

SCAN ME